تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر

زينب توفيق السيد عليوة
أستاذة اقتصاد مساعدة، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة المستقبل ـ مصر.

مقدمة

أدت شروط التجارة الدولية في المواد الأولية (الزراعية والصناعية) ـ إضافة إلى المستويات المرتفعة من الحماية الاقتصادية في مواجهة صناعات الدول النامية ـ إلى تعظيم دور القطاع السياحي كمورد محتمل للتنمية الاقتصادية في تلك الدول. ولذلك قام كثير من الدول النامية بتخصيص موارد مالية لإنشاء المطارات، وتحسين البنية التحتية للنقل الداخلي، وبناء الفنادق... إلخ، بغية اجتذاب أكبر حصة ممكنة من السياحة الدولية. ومن ثم، أصبحت السياحة نشاطاً اقتصادياً رئيساً للعديد من الدول النامية يعمل على توفير العملات الأجنبية التي تساهم ـ أساساً ـ في تمويل واردات الدولة من الخارج، كما تعتبر إضافة إلى قيمة الصادرات في الوقت نفسه؛ وذلك بدرجة فاقت في بعض الأحيان الموارد التقليدية للدولة المضيفة، وهو ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي. كما إن انتعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقات التشابكية والتكاملية مع القطاع السياحي، وتوجيه الإنفاق إلى أنشطة بعينها خادمة للنشاط السياحي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام. لذلك تعد قضية الاهتمام بتعظيم النشاط السياحي في مصر من القضايا الرئيسة التي يجب الاهتمام بها ودراسة جوانبها كافة وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي؛ لما تتمتع به من مقومات سياحية، سواء تاريخية أو طبيعية، تؤدي إلى تنوع الطلب السياحي العالمي.

كما تهدف الدراسة إلى عرضٍ وتحليلٍ، ثم تقييم، لأثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر في ظل الأهمية المتزايدة لإسهام ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. وقد غطت الفترة الزمنية من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٩. وقد استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند إلى القياس الكمي، لدراسة أثر النشاط السياحي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري وحجم العمالة؛ لتقييم أثر النشاط السياحي من خلال الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي والذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة، ليتم اختبار فرضية الدراسة التي تتمثل بوجود أثر إيجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي.

أولاً: الفكر الاقتصادي والنشاط السياحي

أجمعت تعريفات النشاط السياحي على أنه ذلك النشاط الذي ينتج منه مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام شخص ما ـ اختياراً ـ بتغيير مكان إقامته بصفة مؤقتة، لا تقل عن يوم ولا تزيد على سنة، سواء من خارج حدود الدولة أو من داخلها؛ لإشباع رغبات متعددة؛ مثل: الاستجمام، والراحة، والثقافة، والمشاهدة، والعلاج وغيرها؛ على ألّا يكون ذلك لأغراض تجارية أو حرفية، وبما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد المقيمين في مكان الزيارة عن طريق إنفاق ذلك الشخص. وتضمن هذا التعريف مجموعة العلاقات المادية التي ينتفع بها السائح بخدمات معينة مقابل ما يدفعه من

أجر في الدولة المضيفة، ومجموعة العلاقات غير المادية التي تنتج من اتصال السائح بالدولة التي يزورها ويتعرف إلى أهلها وشعبها وحضارتها وعاداتها وغيرها.

وبذلك يعتبر النشاط السياحي مزيجاً من عمليات مترابطة بعضها خدمي وبعضها سلعي. فشركات السياحة والمرشدون السياحيون عبارة عن خدمات، في حين أن الصناعة الفندقية تعد خليطاً من الخدمات والسلع؛ مثل: المبيت، وخدمات الطعام والشراب. والسلع المصنعة؛ مثل: المنتجات التقليدية، والبازارات التي تقبل التخزين، وغيرها. أما عن السائح فقد عرّفته منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بأنه الشخص الذي يقوم بزيارة منطقة معينة ـ غير التي يقيم فيها عادة ـ سواء بغرض الترويح عن النفس، أو لأسباب صحية، أو دينية، أو غير ذلك، لمدة تزيد على ٢٤ ساعة ولا تتجاوز عاماً، ولمسافة ثمانين كم من منزله على الأقل[١].

وفي هذا المبحث سوف يتم التعرف إلى أهم ما تناوله الفكر الاقتصادي عن النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، وأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وذلك كما يلي:

١ ـ الفكر الاقتصادي والنشاط السياحي

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها، وهو ما يجعل السياحة تلعب دوراً مهماً في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ التأثير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة. وفي ذلك ترى النظرية الكينزية[٢] أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الاقتصادي. ووفقاً لهذه النظرية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعتبر محفزاً على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظراً إلى العلاقات المتشابكة بينهما[٣].

(١) Joseph A. Hegarty, «Towards Establishing a New Paradigm for Tourism and Hospitality Development,» *International Journal of Hospitality Management* (New York), vol. 11, no. 4 (1992), p. 310.

(٢) John R. Hicks, «Mr. Keynes and the «Classics»: A Suggested Interpretation,» *Econometrica*, vol. 5, no. 2 (April 1937), p. 147.

(٣) نبيل دبور، «مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية،» **التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، السنة ٢٥، العدد ٢ (٢٠٠٤)، ص ٣.

وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل القومي[٤] على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي، وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي، الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة[٥]. وتختلف قيمة المضاعف السياحي من دولة إلى أخرى طبقاً لدرجة الترابط بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر المضاعف السياحي من الطرق الكثيرة الاستخدام لتقدير آثار الدخل السياحي في الاقتصاد القومي[٦]، حيث لا يقتصر دور الدخل السياحي في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الدخل السياحي، إنما يمتد إلى زيادات متتالية في المجتمع ناتجة من الدخل السياحي[٧].

إلا أن هيكس يرى أن نظرية كينز أهملت أثر المعجل، حيث إن التغيرات في حجم الدخل تؤدي إلى تغيرات في حجم الاستثمار التابع في الاتجاه نفسه؛ أي: وجود علاقة طردية بين حجم الدخل، وحجم الاستثمار[٨]. كما يرى صامويلسون في نظريته[٩] أن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى سلسلة لا نهائية من التغيرات في: الدخل، والإنتاج، والاستهلاك؛ وتتوقف هذه التغيرات على الطريقة التي يتداخل فيها عمل المضاعف والمعجل[١٠]. وبناءً على هذه النظرية فإن زيادة مستوى الدخل السياحي، يؤدي إلى زيادة الاستثمار السياحي من خلال المعجل، بالإضافة إلى أن إنفاق الأجانب على شراء المنتج السياحي يعتبر في حد ذاته زيادة في الصادرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الدخل القومي[١١]. ووفقاً لنظرية الدورة الاقتصادية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار التابع للقطاع السياحي وغيره من القطاعات التي تقدم خدماتها إليه؛ حيث إن ارتفاع مستوى الدخل السياحي يعد حافزاً لرجال الأعمال والمستثمرين لزيادة الاستثمار في هذا القطاع[١٢].

ب ـ التأثير غير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في

---

(٤) سلوى محمد مرسي، **التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع الإشارة إلى الحالة المصرية**، سلسلة مذكرات خارجية؛ رقم ١٦٠٥ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١)، ص ٣٧.

(٥) عطا الله أبو سيف أبادير، «دور الإيرادات السياحية في تمويل التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية،» (رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدرة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٧.

(٦) مرسي، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٧) Robert Christe Mill and Morrison M. Alestair, *The Tourism System: An Introduction* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1985), p. 226.

(٨) John R. Hicks, *The Theory of Wages* (London: Macmillan, 1932).

(٩) Paul A. Samuelson, «Interaction Between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 21 (1939), p. 66.

(١٠) السيد عبد المولى، **المالية العامة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ١٦٤.

(١١) محمد أنس البشوتي، «دور المتغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية في مصر في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٥،» (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٢٢.

(١٢) Roy F. Harrod, *The Trade Cycle: An Essay* (New York: M. Kelley, 1961), p. 209.

الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي كذلك من خلال علاقات التشابك مع القطاعات الأخرى. وأحياناً يستخدم المضاعف السياحي على مستوى جزئي محدود لقياس أثر الإنفاق السياحي في منطقة سياحية معينة داخل الدولة(١٣)، وتجدر الإشارة إلى الأثر المحفز الذي يتمثل بالزيادة في مستوى الدخل القومي نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغير في الإيراد السياحي؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي(١٤).

كما يمكن استنتاج تأثير الإيرادات السياحية في الدخل القومي من خلال تطبيق نظرية هكشر ـ أولين (Heckscher-Ohlin) في التجارة الخارجية، حيث ترى النظرية أن الدول التي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، عليها أن تتخصص في إنتاج المنتج السياحي، ومبادلته مع السلع ذات الكثافة في عنصر رأس المال(١٥). ونتيجة لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، فإن أهميتها تظهر من خلال تمكنها من إشباع الحاجات التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق التبادل التجاري الدولي بين البلدان(١٦). وتسجل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، وتعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة، وأهمها: الإيرادات السياحية الناتجة عن إنفاق السائحين الأجانب على شراء المنتج السياحي، وإيرادات خدمات النقل الدولية، فضلاً عن إيرادات السلع المباعة إلى السائحين مثل الهدايا التذكارية، ومتحصلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة والفنادق داخل الدولة(١٧)؛ ويقابل تلك البنود نفقات سياحية لأبناء الدولة على الأغراض السياحية في الخارج. فكلما زادت الإيرادات السياحية على الإنفاق السياحي زاد الأثر الإيجابي في ميزان المدفوعات؛ ومن ثم، يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب؛ حيث يعتبر سوق السياحة مزيجاً من سوق السلع وسوق الخدمات السياحية. كما إن للسياحة تأثيراً إيجابياً في ميزان المدفوعات؛ وذلك عندما تفوق الإيرادات السياحية الإنفاق السياحي، وهو ما يدفع الدول إلى محاولة تعظيم إيراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب إلى أدنى الحدود، حتى يكون النشاط السياحي ذا أثر إيجابي في ميزان المدفوعات وفي الدخل القومي(١٨).

مع ذلك تعتبر السياحة اختياراً ذا مخاطر بالنسبة إلى الدول النامية؛ لأن العائد الذي تقدمه يمكن أن يكون غير ثابت بمرور الوقت، فعلى سبيل المثال: إن تزايد الطلب المصحوب بتغيرات في التضخم، أو

(١٣) John Lea, *Tourism and Development in Third World* (London: Rutledge, 1988), p. 120.

(١٤) Brian H. Archer and John Fletcher, «The Economic Impact of Tourism in the Seychelles,» *Annals of Tourism Research*, vol. 23, no. 1 (1996).

(١٥) جورج نايهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية، ١٧٢٠ ـ ١٩٨٠**، ترجمة صقر أحمد صقر (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧)، ص ١٧٩.

(١٦) محمد كامل بكري، **مبادئ الاقتصاد** (الإسكندرية: دار الجامعة للنشر، ١٩٨٢)، ص ٩٩.

(١٧) Mark Casson, *Alternatives to the Multinational Enterprise* (New Yourk: The MacMillan Press, 1979), pp. 63-64.

(١٨) عادلة رجب وهالة صقر، **سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر**، سلسلة أوراق اقتصادية؛ ٣٧ (القاهرة: مركز البحوث الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ٨.

سعر الصرف، أو عدم الاستقرار السياسي، يكون في الأغلب مرتبطاً بتغيرات كبيرة في العائد[١٩]، ويمكن أن يكون عدم استقرار عائد السياحة سبباً في حدوث آثار سلبية في اقتصاد الدولة المضيفة، الأمر الذي يسبب تزايد عدم الثقة؛ فيؤدي إلى مزيد من الضرر المتعلق بالاستثمار؛ ومن ثم، يتم فرض قيود على واردات السلع الرأسمالية[٢٠].

من ناحية أخرى توجد مجموعة من النظريات تقوم على فرضية استهلاك الدخل الدائم التي اقترحها فريدمان[٢١]، والتي تشير إلى وجهة نظر معارضة، تفيد بأن عدم استقرار عائد التصدير قد يكون مفيداً للنمو، وترى هذه النظريات أن هذا العائد غير المستقر يعتبر مرحلة انتقالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الادخار والاستثمار؛ ومن ثم، يؤدي إلى معدل نمو أعلى[٢٢].

وعليه، تشير هذه الفرضية إلى أن عدم الاستقرار في عائد السياحة قد لا ينطوي على أي مشكلة. لا شك في أن استقرار عائد السياحة ونموه أفضل للدولة المضيفة من عدم الاستقرار في عائد السياحة؛ لأنها تبني عليه خططها التنموية في القطاعات الاقتصادية كافة المرتبطة بالمنتج السياحي، بخاصة إذا كانت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الدولة المضيفة تعوّل عليها كثيراً في الناتج القومي كما الحال في مصر وتونس وتركيا ولبنان وتايلاند وإندونيسيا. أما إذا كانت الخطط التنموية للدولة لا تهتم كثيراً باستقرار عائد السياحة واعتباره ثانوياً، فإن دور العائد في تحقيق معدل مرتفع في النمو يكون متواضعاً؛ بخاصة إذا كان هناك قطاعات أخرى رائدة، كما حال دول الخليج، باستثناء السعودية، إذ يعوَّل إلى حد ما على السياحة الدينية فيها.

ثانياً: الدراسات التي تناولت أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي

تعددت نتائج الدراسات التي تناولت تأثير النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في دول العالم المختلفة ومنها مصر، ورأت أغلبها وجود آثار قوية لهذا القطاع في النمو الاقتصادي. تناولت إحدى هذه الدراسات[٢٣] تأثير النشاط السياحي في ميزان المدفوعات، وإجمالي الناتج القومي، والمستوى العام للأسعار، إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياحة في الدول المضيفة؛ من خلال تأثيرها في باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتنمية خدمات البنية الأساسية، وزيادة فرص الاستثمار؛ وأكدت ضرورة وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة العولمة السياحية. كما أن هناك العديد من الدراسات التي

(١٩) Malaga M. Thea Sinclair, Ann Clewer and Alan Pack, «Hedonic Prices and the Marketing of Package Holidays,» in: Gregory John Ashworth and Brian Goodall, eds., *Marketing Tourism Places* (London: Routledge, 1990), p. 187.

(٢٠) Arvindra Rao, *Tourism and Export Instability in Fiji*, Occasional Papers in Economic Development; 2 (London: Faculty of Economic Studies, University of New England, 1986), p. 132.

(٢١) Milton Sing Friedman, *A Theory of the Consumption Function* (Princeton NJ: Princeton University Press, 1957), p. 152.

(٢٢) Odin Knudsen and Andrew Parnes, *Trade Instability and Economic Development* (Lexington, MA: Heath and Company, 1975), p. 177.

(٢٣) يسري دعبس، **اقتصاديات السياحة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاقتصادية** (الإسكندرية: [د. ن.]، ٢٠٠٧).

تناولت اقتصادات قطاع السياحة؛ تناولت واحدة منها دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي في محافظة جنوب سيناء من خلال دراسة نصيب الاستثمارات السياحية من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى المحافظة[٢٤]، وقياس العلاقة بين الاستثمارات السياحية والطلب السياحي في المحافظة، وكذلك أثر النشاط السياحي في حجم العمالة السياحية في مصر بصفة عامة، وفي جنوب سيناء بصفة خاصة. وبيّنت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاط السياحي، وحجم العمالة، وأن علاقة الارتباط قوية. كما تبين أن ١٤ قطاعاً من بين ٣٢ قطاعاً في الاقتصاد المصري تحقق تشابكات خلفية قوية تزيد على المتوسط العام.

وعن العلاقة بين التجارة الدولية والعولمة والتهميش والسياحة كمؤثرات في التنمية الاقتصادية، فقد تناولت دراسة مارك همبتون (Mark p. Hampton) هذا الموضوع بالتطبيق على مدينة جاكرتا في إندونيسيا[٢٥]، بخاصة دور المشروعات الصغيرة المساندة للنشاط السياحي، وتوصلت إلى أن المشروعات الصغيرة الموجودة في المجتمعات المحلية في مجال السياحة لها دور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وأن حكومات تلك الدول تعتمد على هذه المشروعات كأداة لتخفيف حدة الفقر أكثر من الاهتمام بالحصول على النقد الأجنبي.

أما الآثار الإقليمية للإرهاب على نصيب الدول من سوق السياحة، التي تعتبر من التحديات التي تواجه صناعة السياحة، فقد رأى العديد من الدراسات وجود آثار معنوية للإرهاب في نصيب الدولة من سوق السياحة، منها دراسة تناولت هذه الآثار في ثلاث من دول البحر المتوسط[٢٦]، هي: اليونان وإسرائيل وتركيا خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠؛ وتوصلت إلى وجود آثار معنوية للإرهاب في نصيب كل دولة من هذه الدول الثلاث من سوق السياحة، واقترحت أن يقوم صانعو السياسات بإنشاء صندوق إقليمي للتعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والتحقيقات عبر الحدود. ولأهمية الترويج السياحي تناقش دراسة توني بنز وإتيان نلت (Tony Binns and Etienne Nelt) الترويج السياحي كاستراتيجيا رئيسة[٢٧] تؤدي إلى زيادة تفعيل القطاع السياحي، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع المحلي، وتخفيف حدة الفقر في الدول النامية. وركزت الدراسة على حالة جنوب أفريقيا التي اعتمدت على النشاط السياحي خلال فترة ما بعد التفرقة العنصرية، وخلصت إلى أنه توجد إمكانية للاعتماد على النشاط السياحي كقوى محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكأداة دينامية لمواجهة عدم العدالة في ظل التمييز العنصري في جنوب

(٢٤) شيرين عادل حسن نصير، «تحليل أثر السياحة على التنمية الاقتصادية في جنوب سيناء،» (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤).

(٢٥) Mark p. Hampton, «Entry Points for Local Tourism in Developing Countries: Evidence from Yogyakarta, Indonesia,» *Geografiska Annaler B: Human Geography,* vol. 85, no. 2 (2003), pp. 85-101.

(٢٦) Konstantionos Drakos and Alim Kutan, «Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries,» *Journal of Conflict Resolution* (2003).

(٢٧) Tony Binns and Etienne Nelt, «Tourism as a Local Development Strategy in South Africa,» Blackwell Publishing on Behalf of the Swedish Society for Anthropology and Geography (London), Geographical Annular, Series B., Human Geography, vol. 168, no. 3 (September 2002).

أفريقيا. كما توضح الدراسة أن صعود النشاط السياحي كقاطرة اقتصادية للتنمية في العقود الأخيرة يعتمد على التحديث الاقتصادي والرخاء في الدول الناشئة، باعتبارها استراتيجيا لخلق فرص العمل والتركيز على الأنشطة الاقتصادية المحلية.

وعن تقييم مدى توافر محددات الميزة التنافسية للقطاع السياحي المصري، تناولت دراسة أميرة محمد عبد السميع، هذا الأمر وفقاً لمنهج بورتر (Porter)[٢٨] الذي يركز على مفهوم الميزة التنافسية بدلًا من مفهوم الميزة النسبية؛ من حيث استخدام عناصر الإنتاج المتاحة، ووجود صناعات مرتبطة، ودورها في تحقيق الوفورات الخارجية لحجم الإنتاج، وظروف الطلب المحلي. ويعتمد بورتر على أن المنشأة هي الوحدة الأساسية في التحليل وليست الدول. وخلصت الدراسة إلى أن علاج مواطن الضعف وزيادة القدرة التنافسية للقطاع السياحي تتطلب تكامل جهود كل من الحكومة والمنشآت الخاصة ومنظمات قطاع الأعمال السياحي.

ثالثاً: أهمية النشاط السياحي للدول النامية... مع التركيز على مصر

تؤدي السياحة كما سبق البيان دوراً هاماً في تنشيط اقتصادات الدول السياحية؛ وهي ذات تأثير محوري في معدل النمو الاقتصادي؛ إذ إنها تؤثر في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الروابط الأمامية والخلفية. وقد طرأ على النشاط السياحي العديد من المتغيرات؛ بحيث لم يعد ترفاً، بل توسع ونشط ليصبح صناعة العصر. ومن خلال هذا المبحث يمكن التعرف إلى أهمية النشاط السياحي بالنسبة إلى الدول النامية، ومن ثم أهمية ذلك النشاط بالنسبة إلى مصر، وذلك من خلال زيادة عدد السائحين والإيـرادات السياحية، وتأثير الزيادة في هذه الإيـرادات في الميزان التجاري وحجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وذلك على النحو التالي:

١ ـ أهمية النشاط السياحي بالنسبة إلى الدول النامية

لم تأخذ السياحة شكلاً واحداً للسفر والإقامة، وإنما هي عبارة عن عدة أشكال، فهي وفقاً للهدف من الرحلة تنقسم إلى سياحة ترفيهية وتمثل ٥٠ بالمئة من حركة السياحة الدولية، وسياحة ثقافية تهدف إلى التعرف إلى الحضارات القديمة والمناطق الأثرية، وسياحة رياضية تهدف إلى مشاهدة التطورات الرياضية، بجانب السياحة العلاجية والدينية، والتعليمية وسياحة المؤتمرات[٢٩]. ويمكن القول إن عناصر البيئة ترتبط بالنمو الاقتصادي، حيث تعتبر مكونات طبيعية خلقها الله سبحانه وتعالى، وتتمثل بالتربة والماء والنبات والهواء المحيط بها، وما يعيش على الأرض من كائنات ومخلوقات. وعند تصنيف هذه المكونات يتضح أنها تمثل عناصر للنشاط الاقتصادي، وبذلك تعتبر مجالاً للسياح. ولذلك فإن أي تصرف خاطئ في

(٢٨) أميرة محمد عبد السميع عمارة، «تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢).

(٢٩) مرسي، **التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع الإشارة إلى الحالة المصرية**، ص ٩.

استخدام هذه الموارد يؤدي إلى تدمير البيئة؛ فالعلاقة بذلك وثيقة بين عناصر البيئة والنمو الاقتصادي من جهة، والسياحة ومحدداتها من جهة أخرى؛ بحيث تتركز سياسات التنمية الاقتصادية بصفة عامة على الإسهام في تحقيق التوازن البيئي؛ من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية. من هنا فقد ظهر مصطلح السياحة المستدامة[٣٠]، الذي يتعلق بشكل ومستوى السياحة التي تحافظ على المخزون الكلي من رأس المال، ويضاعف من حالة عدم التفاوت في استخدام الموارد بين الأجيال[٣١]، حيث قدمت المنظمات الدولية المساعدات من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق الأهداف المعتادة لمصلحة رأس المال الطبيعي والبشري؛ على سبيل المثال قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية لبرنامج تنمية السياحة الإقليمية في المحيط الهادئ، وقد تضمنت هذه المساعدات إرشادات بيئية للتنمية السياحية[٣٢].

من هنا تتضح العلاقة بين الاقتصاد والسياحة البيئية من خلال اهتمام الاقتصاد بالبيئة وعناصرها؛ حيث يتحقق النمو السريع على حساب البيئة إذا لم توضع السياسات البيئية السليمة موضع التطبيق[٣٣]. وتعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية لدى كثير من الدول النامية؛ لأنها تعد أحد أهم مصادر العملات الأجنبية، وما يتعلق بذلك من التخفيف في عجز ميزان المدفوعات[٣٤]. ففي كينيا تفوقت عائدات السياحة على عائدات القطاعات السلعية الأولية التقليدية وبصفة خاصة تصدير القهوة والشاي، حتى أصبحت مصدراً للدخل الأجنبي الرئيس للبلاد[٣٥]. كما أن العديد من الدول الآسيوية مثل تايلاند وإندونيسيا تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النشاط السياحي، وكذلك الحال بالنسبة إلى العديد من اقتصادات الجزر الصغيرة؛ مثل: فيجي[٣٦]، وجامايكا[٣٧]، وبرمودا[٣٨]، والمالديف[٣٩]، وسيشل[٤٠]، تعتمد

(٣٠) Erlet Cater, «Ecotourism in the Third World,» in: Erlet Cater and Gwen Lowman, eds., *Ecotourism a Sustainable Option* (Chichester: John Wiley, 1994), p. 194.

(٣١) Emanuel De Kadt, *Tourism - Passport to Development?: Perspectives on the Social and Cultural Effects of Tourism in Developing Countries, A Joint World Bank - Unesco Study* (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 10.

(٣٢) Asian Development Bank, *Indonesia - Malaysia - Thailand Growth Triangle Development Projec*t, Regional Technical Assistance, 5550, vol. 6 (Manila: Asian Development Bank, 1995).

(٣٣) فينود توماس وتمارا بليت، «النمو والبيئة حليفان أم خصمان؟،» **التمويل والتنمية**، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ٢١١.

(٣٤) «Elements of Tourism Policy in Developing Countries,» United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (Geneva), Report by the Secretariat of UNCTAD, TD/B/C/3/89, Add. 3 (1973), and *World Tourism* (London: Euromonitor, 1997).

(٣٥) M. Tea Sinclair and M. J. Stabler, *The Tourism Industry: An International Analysis* (Wallingford: CAB International, 1991), p. 288.

(٣٦) R. C. G. Varley, *Tourism in Fiji: Some Economic and Social Problems*, Bangor Occasional Papers in Economics; 12 (Wales: University of Wales Press, 1978), p. 56.

(٣٧) S. Curry, «Economic Adjustment Policies and the Hotel Sector in Jamaica,» in: Peter Johnson and Barry Thomas, eds., *Perspectives on Tourism Policy* (London: Mansell, 1992), p. 611.

(٣٨) Ram Mudambi, «A Ricardian Excursion to Bermuda: An Estimation of Strategy Equilibrium,» *Applied Economics*, no. 26 (1994), p. 927.

(٣٩) R. Sathiend Rakumar and Clem Tisdell, «Tourism and the Economic Development of the Maldives,» *Annals of Tourism Research*, vol. 16, no. 2 (1989), p. 254.

(٤٠) Archer and Fletcher, «The Economic Impact of Tourism in the Seychelles,» pp. 32-47.

على عائدات الأنشطة السياحية. وفي مصر فإن العائد من العملات الأجنبية في القطاع السياحي لا يفوقه سوى التحويلات من الخارج[٤١]، على اعتبار أن عائد العملات الأجنبية من النشاط السياحي يعد وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية في هذه الدول من خلال تمويل واردات السلع الرأسمالية الضرورية لنمو قطاع التصنيع. وتعتبر إسبانيا مثالاً رئيساً لدولة كان تحولها إلى صفوف الدول الصناعية المتقدمة قد تم عقب تدهور الزراعة ونمو أنشطة السياحة والشيد، والتي قامت بدورها بتمويل التوسع في التصنيع[٤٢]. كما وجدت الاقتصادات الآسيوية الناشئة في النشاط السياحي مصدراً هاماً لتمويل واردات السلع الرأسمالية خلال عملية التحول الصناعي التي مرت بها[٤٣].

في ضوء ما سبق؛ تتضح قدرة النشاط السياحي على خلق فرص عمل ليست في أنشطة القطاع الرسمي فحسب، ولكن في أنشطة القطاع غير الرسمي أيضاً[٤٤]، والتي اعتبرت من مزايا السياحة الرئيسة بالنسبة إلى الدول النامية[٤٥]. وأكدت الدراسات العملية أن مستوى التشغيل في الأنشطة السياحية مرتفع، حيث يصل إلى ٠,٥ مليون وظيفة كل عام في إسبانيا، وهو ما يقرب من ٦,٢ بالمئة من معدل التشغيل الكلي فيها[٤٦].

وتشير الدراسات التي أجريت في بعض الدول المتقدمة إلى أن حجم العمالة المباشرة في قطاع السياحة يبلغ ٥ بالمئة من إجمالي العمالة في الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان، وترتفع هذه النسبة إلى ١٠ بالمئة في بعض دول البحر المتوسط مثل قبرص واليونان وتركيا ومالطا، وتزيد في دول نامية أخرى مثل باربيدوس وباهاما وبعض دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ، إذ تراوح هذه النسبة بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة من حجم العمالة الكلية في هذه الدول[٤٧].

وبالنظر إلى حجم العمل في القطاع السياحي في بعض الدول النامية ذات الخاصية السياحية، يتضح أنها تختلف من دولة إلى أخرى طبقاً للمناطق السياحية المختلفة؛ ففي جامايكا وبورتوريكو يمثل العمل في القطاع السياحي حوالى ٥ بالمئة من إجمالي عدد العاملين في الدولة، وترتفع هذه النسبة من

(٤١) M. Huband, «Something Big to About,» *Financial Times* (1997), p. 199.

(٤٢) M. T. Sinclair and V. Bote Gomez, «Tourism the Spanish Economy and the Balance of Payments,» in: M. Barke, M. Newton and J. Towner, eds., *Tourism in Spain: Critical Perspectives* (Wallingford: C. A. B. International, 1996), p. 286.

(٤٣) B. Song and C. Ahn, «Korea,» in: E. A. Pye and T. Lin, eds., *Tourism in Asia: The Economic Impact* (Singapore: Singapore University Press, 1983), pp. 99-112.

(٤٤) W. Elkan, «The Relation between Tourism and Employment in Kenya and Tanzania,» *Journal of Development Studies*, vol. 11, no. 2 (1975), pp. 123-130.

(٤٥) De Kadt, *Tourism - Passport to Development?: Perspectives on the Social and Cultural Effects of Tourism in Developing Countries,* p. 159.

(٤٦) V. Bote Gomez, «La Necesaria Evalorizacion de la actividad turistica Espanola en: una economia terciarizada integrada en la CEE,» *Estudios Turiaticos*, no. 118 (1993), p. 26.

(٤٧) **تقرير المجالس القومية المتخصصة: السياحة في بحوث ودراسات المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية** (القاهرة: رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣١.

(٥ بالمئة إلى١٠ بالمئة) في قبرص، بينما تصل إلى ٣,٥ بالمئة في مالطة، و٥ بالمئة في فيدجي، و٣ بالمئة في هاييتي[٤٨].

٢ ـ أهمية النشاط السياحي بالنسبة إلى مصر

يمكن ملاحظة أهمية النشاط السياحي في مصر من خلال تأثير تطور إيرادات هذا النشاط في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي مثل الميزان التجاري وحجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي. ويظهر ذلك من خلال تطور عدد السائحين، والإيرادات السياحية في الملحق (أ)؛ إذ تطور عدد السائحين بالزيادة من ١,٤ مليون سائح تقريباً عام ١٩٨٣ إلى ٢,٩ مليون سائح عام ١٩٩٥، ثم إلى ٧,٨ مليون سائح عام ٢٠٠٥، حتى وصل إلى ١٢,٣ مليون سائح عام ٢٠٠٩. وبناء عليه تطورت الإيرادات السياحية في تلك الأعوام من ١٧٢٩ مليون جنيه، إلى ٢٧٥٠ مليون جنيه، ثم إلى ٤٦٦٣ مليون جنيه، ثم إلى ٤٨٩٢ مليون جنيه في هذه السنوات على التوالي، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩. في حين انخفض عدد السائحين إلى ٤,٣ مليون سائح خلال عام ٢٠٠٢، وبالتالي انخفضت الإيرادات السياحية إلى٣١٧٢ مليون جنيه في ذلك العام، نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث ظهر التأثير في العام التالي، ويعد هذا العام الوحيد الذي ظهر فيه التطور بالنقص، وبالتالي ظهر الانخفاض في الإيرادات السياحية.

ويعتبر القطاع السياحي في مصر أحد الأنشطة الهامة التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي؛ لدوره في دعم ميزان المدفوعات من خلال تغطيته لعجز الميزان التجاري، إضافة إلى العديد من الآثار الاقتصادية من حيث زيادة حجم العمالة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

أ ـ تأثير إيرادات النشاط السياحي في الميزان التجاري المصري

لا شك في أن النشاط السياحي له أثر إيجابي في الميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات حساب المعاملات الجارية الذي يتكون من رصيد الميزان السلعي، ورصيد ميزان الخدمات، وحساب التحركات الرأسمالية، وحساب المعاملات من جانب واحد في ميزان المدفوعات[٤٩]. ذلك لأن قطاع السياحة يمثل أحد المصادر الهامة للعملات الأجنبية. ويمكن من خلال تحليل الملحق (أ)، تتبع مساهمة الإيرادات السياحية لإجمالي قيمة الصادرات باعتبار أن الإيرادات السياحية تمثل في حقيقة الأمر صادرات خدمية. كما يمكن تتبع مساهمة هذه الإيرادات في تمويل الواردات كالتالي:

راوحت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ بين ١٠,٥ بالمئة و١٢,٧ بالمئة، مما يوضح الأثر الفعال لهذا القطاع. وعلى الجانب الآخر راوحت

(٤٨) Francais Vellas, *Le Tourisme Mondial* (Paris: Economica, 1996), p. 149.

(٤٩) مرسي، **التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع الإشارة إلى الحالة المصرية**، ص ٣١.

نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات بين ٣ بالمئة و٥ بالمئة. وكان يمكن أن تستمر المساهمة الإيجابية لهذا القطاع في الميزان التجاري لولا تأثر ذلك القطاع سلبياً بالأحداث التي طرأت في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ حيث أدى إلى توقف الاتجاه الصعودي لنمو المساهمة الإيجابية؛ إذ انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ إلى ١١,٣ بالمئة و١١,٨ بالمئة على التوالي، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى ٢,٩ بالمئة، و٢,٤ بالمئة على التوالي.

ويلاحظ أن أثر تلك الأحداث يظهر في السنوات التالية لها، وقد يستمر هذا الأثر السلبي لفترة حتى تعود إلى مسارها الطبيعي مرة أخرى؛ فالأمر يتعلق بمدى ثقة السائح ومنظمي الرحلات السياحية في عودة الأمور إلى نصابها. ومن ثم، فإن منحنى تطور الإيرادات قد يأخذ اتجاه الهبوط في فترة وجيزة تلي الأحداث السلبية، إلا أنه يستغرق فترة أطول للصعود مرة أخرى، ويتعلق الأمر بالمكونات السياحية. ومن هذه المكونات عدد السائحين، وعدد الليالي السياحية، وأسعار الخدمات السياحية التي تقدم للسائحين، وذلك في تفاعل متشابك يصعب تحديد معادلة الارتباط له؛ بمعنى أنه يمكن أن يزيد عدد السائحين مرة أخرى ولكن بعدد أقل لليالي السياحية؛ وهو ما يعكس عدم رغبة السائح في قضاء فترة طويلة في المنطقة غير المستقرة أمنياً وسياسياً.

ويرتبط هذا الأمر بانخفاض سعر الخدمة السياحية التي تعد أمراً طبيعياً في هذا الوقت، لتجذب شرائح من السائحين من ذوي الدخل المنخفض، التي لم تكن تستطيع الاستفادة من هذه الخدمة السياحية لضعف دخلها. وهذه الشرائح وإن بدأت التمتع بتلك الخدمة مع انخفاض أسعارها، إلا أنها بطبيعتها ذات حجم إنفاق سياحي منخفض. وتستمر هذه الدورة فترةً زمنية حتى تعود الثقة تدريجياً، فتنعكس على زيادة عدد السائحين بفترات ليال سياحية أطول، وبسعر يرتفع نسبياً للخدمات السياحية؛ وقد استمر هذا الأمر حتى عام ١٩٨٩.

وفي عام ١٩٩٠، حدث تحول لمنحنى الاتجاه نحو الارتفاع، ظهر أثره في زيادة نسبة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات إلى ١٥,٤ بالمئة، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى ٤,٣ بالمئة. إلا أنه في آب/ أغسطس من العام نفسه حدث الغزو العراقي للكويت، وتلاه أحداث حرب الخليج عام ١٩٩١، الأمر الذي كان له أثر في توقف المنحنى الصعودي لتلك الإيرادات، ولم يستمر هذا التوقف للمنحنى الصعودي سوى عام واحد؛ بلغت فيه نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي قيمة الصادرات ٧,٩ بالمئة، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات ٣,٧ بالمئة. وبداية من عام ١٩٩٢ أخذ المنحنى في الارتفاع مرة أخرى، واستمر فترة طويلة بمعدلات مرتفعة حتى عام ٢٠٠١؛ حيث تأثر النشاط السياحي في مصر كما تأثر العالم كله بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. واستمر منحنى الهبوط من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، حيث بلغت نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي قيمة الصادرات عام ٢٠٠٢ نحو ١٦,٢ بالمئة، ثم بلغت عام ٢٠٠٦ نحو ٩,١٧ بالمئة، كما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات عام ٢٠٠٢ نحو ٦ بالمئة، ثم انخفضت حتى بلغت عام ٢٠٠٥ نحو ٥,٦ بالمئة، ثم ارتفعت بمعدل ضئيل عام ٢٠٠٦ لتبلغ نحو ٦,١ بالمئة.

وهكذا يتعرض النشاط السياحي في مصر لأحداث داخلية وخارجية تؤثر في منحنيات مساره من فترة لأخرى، وذلك على الرغم من قدرته على التعامل المرن مع الأزمات ومن بينها الحادث الإرهابي في شرم الشيخ عام ٢٠٠٦. ونتيجة لما سبق الإشارة إليه من قدرة النشاط السياحي في مصر على امتصاص آثار الأزمات سريعاً، بدأ التحول الإيجابي عام ٢٠٠٧، واستمر إلى ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة الإيرادات السياحية لجملة الصادرات نحو ١٤,٥ بالمئة في كلا العامين المشار إليهما، وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات نحو ٥,٤ بالمئة، ٧,٩ بالمئة على التوالي. إلا أنه في عام ٢٠٠٩ ـ مع حدوث الأزمة المالية العالمية ـ بدأ اتخاذ إجراءات التقشف في عديد من دول العالم، وهو ما انعكس على النشاط السياحي في مصر؛ حيث انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات إلى ٧,٣ بالمئة، كما انخفضت مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى ٣,٧ بالمئة، وهذه التقديرات تعتبر الأقل التي تحققت طوال سنين الدراسة.

ب ـ تأثير النشاط السياحي في حجم العمالة

يلعب النشاط السياحي ـ كما تم توضيحه ـ دوراً إيجابياً في زيادة فرص العمل في مختلف التخصصات في الدول السياحية؛ لأن النشاط السياحي بطبيعته يشكل قطاعاً قائداً من حيث روابطه الأمامية والخلفية[٥٠]. وعن حجم العمل في مصر، فقد تأثر بالأحداث السلبية التي مرت بها البلاد داخلياً، كما تأثر بالأحداث الدولية، إضافة إلى تأثره بنمو هيكل العمل بصفة عامة، ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما أثر في تركيبة حجم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع السياحة. كما أثر التطور التكنولوجي في القطاعات المختلفة في حجم العمل في كل قطاع ومنها قطاع السياحة. ويمكن تحليل الملحق (ب)، لتوضيح تطور نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي إلى عدد العاملين الكلي، خلال أربع مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: وقد استمرت من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ وتبين أنها شكلت أعلى معدلات نسبة العمل في قطاع السياحة بالنسبة إلى حجم العمل الكلي؛ إذ راوحت بين ١١ بالمئة و١٥ بالمئة مقارنة بباقي المراحل، وقد يكون الاستقرار السياسي والأمني نسبياً أحد العوامل التي ساهمت في هذا الأمر.

المرحلة الثانية: بدأ الانخفاض النسبي في هذه المرحلة التي استمرت من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥، إذ راوحت هذه النسبة بين ٩,٤ بالمئة و١٢ بالمئة، حيث شهدت الأحداث الدولية، وأهمها غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، والتي أثرت في مجمل الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وبصفة خاصة النشاط السياحي، وبالتالي انخفاض نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر.

المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة التي استمرت من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤ انخفاضاً كبيراً في نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر؛ حيث راوحت بين٣ بالمئة

(٥٠) محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٠٠.

و٣,٨ بالمئة، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت أحداثاً جسيمة على المستويين المحلي والعالمي، بما فيها الأحداث الإرهابية في مصر وأحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن هذه الأحداث ليست السبب الوحيد الذي ساهم في انخفاض تلك النسبة، ولكن ساهم فيها بدء ظهور أنشطة اقتصادية مثل أنشطة الاتصالات، ونمو في أنشطة أخرى مثل أنشطة الخدمات المالية، إضافة إلى أثر التطور التكنولوجي في القطاعات المختلفة.

المرحلة الرابعة: استمرت هذه المرحلة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، وقد راوحت فيها نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في القطاعات الأخرى بين ٥,٨ بالمئة و٦,٤ بالمئة. ويلاحظ من نسب عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين ومقارنتها بالمناطق الجغرافية المختلفة السابق الإشارة إليها أن لدى هذا القطاع طاقات كامنة، وقدرة أكبر على توفير فرص العمل في النشاط الاقتصادي في مصر، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة في الدولة، وهذا يساعد بدوره على تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة بالقطاع السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة.

ج ـ تأثير إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي المصري

تعتبر زيادة إيرادات النشاط السياحي ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على رفع معدل النمو الاقتصادي، وتنبغي الإشارة إلى أن مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تحسب استناداً إلى إيرادات قطاع المطاعم والفنادق فقط، الأمر الذي يعني أن هناك إيرادات أخرى لا تدخل في تقدير مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أمثلة ذلك الإيرادات المتحققة من السياحة الداخلية، والتي عادة تفضل الإقامة لفترات قصيرة والسكن في الشقق المفروشة أو لدى الأهل والأقارب، حيث تقدر المجالس القومية المتخصصة حجم السياحة الداخلية بنسب تراوح بين ٩ بالمئة و١٠ بالمئة من مجموع السكان عام ٢٠٠٤. كما أن النشاط السياحي يتضمن أنشطة متعددة أخرى ناتجة من تفاعل أنشطة اقتصادية مع النشاط السياحي بخلاف قطاع المطاعم والفنادق مثل: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الأثاث والمفروشات، وقطاع الصناعات الهندسية، وقطاع النقل والمواصلات، والمصارف، والتجارة الداخلية، وجميع قطاعات البنية الأساسية، كذلك إيرادات المتاحف والمزارات السياحية، التي يتم من خلالها تحصيل بعض الرسوم التي تمثل إيرادات مصدرها النشاط السياحي؛ ومن ثم، فإن الإنفاق الجاري لقطاع كبير من السكان في مصر في المجال السياحي لا يدخل ضمن إيرادات هذا القطاع[٥١].

ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإنفاق السياحي والمضاعف السياحي، حيث يؤدي نمو النشاط السياحي إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية التي يحققها الممولون المشتغلون

(٥١) علي لطفي، «التنمية السياحية في مصر،» في: **الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة** (دبي: أكاديمية شرطة دبي، ٢٠٠٦)، ص ٢٦.

بالمهن والأعمال ذات الصلة بصناعة السياحة. ويشير الملحق (ب) إلى نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٩، والتي قسمت إلى ثلاث فترات هي: فترة الثمانينيات، وفترة التسعينيات، والفترة التي تمثلت بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تبين ما يلي:

فترة الثمانينيات: كانت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تدور حول ١ بالمئة، وهي نسبة ضئيلة لكنها تتسق مع حركة السياحة في مصر وفي العالم أيضاً في تلك الفترة؛ حيث راوح عدد السائحين في مصر بين ١,٤ و٢,١ مليون سائح، بينما بلغ عدد السائحين على مستوى العالم ٢٨٨ مليوناً خلال تلك الفترة. يرجع ذلك إلى أن حالة البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة لم تكن تسمح باستقبال عدد من السائحين يزيد على العدد السابق؛ حيث كانت العديد من المناطق السياحية في معظم أنحاء مصر تعاني ضعف البنية الأساسية من الطرق والمواصلات وخدمات الاتصال، إضافة إلى عدم توافر الكثير من الخدمات الترفيهية التي يمكن أن تجذب السائحين من أنحاء العالم.

فترة التسعينيات: تذبذت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تعدت نسبة ١ بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكنها لم تصل إلى ٢ بالمئة، كما يوضح الملحق (ب). وزيادة هذه النسبة في فترة التسعينيات مقارنة بفترة الثمانينيات تتسق أيضاً مع زيادة عدد السائحين في مصر ليراوح في هذه الفترة بين ٢ و٤,٣ مليون سائح، ويتسق أيضاً مع زيادة عدد السائحين على مستوى العالم الذي راوح بين ٤٥٥ مليون سائح، و٦٥٠ مليون سائح.

يضاف إلى هذا أن زيادة نسبة مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي على النحو المشار إليه ترجع أيضاً إلى ما تم من تطوير في البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة، مع ملاحظة أن النصف الثاني من التسعينيات انخفضت فيه تلك النسبة مقارنة بالنصف الأول منه نتيجة الأحداث الإرهابية التي تمت في تلك الفترة، وانعكست مباشرة على الإيرادات السياحية، وبالتالي على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثالثة: وهي سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ يلاحظ في هذه الفترة أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي راوحت بين ١ بالمئة و٢ بالمئة. ويتسق هذا التطور مع زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبرر عدم زيادة نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي؛ على الرغم من زيادة عدد السائحين في مصر خلال هذه الفترة حيث راوح بين ٤,٣ و١٢,٣ مليون سائح، وذلك تزامناً مع زيادة عدد السائحين عالمياً خلال تلك الفترة؛ حيث راوح بين ٧٠٠ مليون إلى مليار سائح. يلاحظ أيضاً أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ساهمت في خفض نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى ٢٠٠٤؛ حيث بدأت في التحسن والزيادة حتى عام ٢٠٠٩، بداية أحداث الأزمة المالية العالمية.

رابعاً: الإطار التطبيقي للدراسة

افترضت الدراسة وجود أثر إيجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي الذي يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل لنمو الاقتصادي بجانب تأثيره الإيجابي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الميزان التجاري، وحجم العمل.

وفي هذا الإطار التطبيقي يمكن بيان أهمية تأثير الإيرادات السياحية في النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: إجمالي الاستثمارات سواء محلية أم أجنبية، وصافي الميزان التجاري الذي يمثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وحجم التشغيل ممثلاً بعدد العاملين في منشآت القطاع العام والخاص والتي تحوي عشرة عاملين فأكثر، ثم المتغير الصوري الذي يتمثل بعوامل الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي محلياً أو إقليمياً أو عالمياً؛ حيث جرت عام ١٩٨٦ أحداث الأمن المركزي، وفي ١٩٩١ حرب الخليج، وفي ١٩٩٥ بداية تطبيق برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، وفي ١٩٩٧ حادث الأقصر، وفي ٢٠٠٠ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي ٢٠٠١ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها في العالم كله، وفي ٢٠٠٣ غزو العراق وتعويم الجنيه المصري، وفي ٢٠٠٥ التعديلات الدستورية.

تحقيقاً لهدف الدراسة في تقييم أثر النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تم صوغ ثلاثة نماذج: تمثل النموذج **الأول** بأثر الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل النموذج **الثاني** بمصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)، والمتغيرات الاقتصادية السابقة، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد (متغير مستقل). وتمثل النموذج **الثالث** بتقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنين.

وفي طريقة تقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم تجريب ثلاثة نماذج من الصيغ الرياضية هي: الخطية (linear)، واللوغاريتمية (log)، واللوغاريتمية المزدوجة (double-log). وبعد إجراء عدة محاولات ومن خلال البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS)، الإصدار ١٦ على الصيغ الثلاث وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية؛ وذلك للحد من المشاكل التي تنشأ عادة عند استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة، وذلك في ما عدا صافي الميزان التجاري والمتغيرات الصورية؛ فقد وجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة والتي تعطي أفضل النتائج معهما هي الصيغة الخطية. وقد اعتمدت منهجية تقدير النموذج على البدء بنموذج موسع، ثم اختصاره تدريجياً للوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بمنهجية «من العام إلى الخاص»، وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير تلك النماذج تم صوغ ثلاث دوالٍ على النحو التالي:

١ ـ النموذج الأول

أثر الإيـرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد في الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل ذلك النموذج الدالّة التالية:

$$Lny_t = \beta_0 + \beta_1 lnx_1 + \beta_2 lny_{t-1} + \varepsilon$$

$$Lny_t = 10.085 + .245\ lnx1 + 0.00000\ 128\ lny_{t-1} + \varepsilon$$

وبناءً على الجداول ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي يتبين أن:

$R^2 = 83.8\ \%$

$F = 59.5^{(***)}$

$D.W = 2.572$

VIF أقل من ١٠

مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١.

(***) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١.

الجدول الرقم (١)

Correlations

		Iny	Inx1	LAGS (y, 1)
Person correlation	Iny	1.000	.907	.886
	Inx 1	.907	1.000	.925
	LAGS (yt-1)	.886	.925	1.000
Sig. (1-Tailed)	Iny	.	.000	.000
	Inx 1	.000	.	.000
	LAGS (yt-1)	.000	.000	.
N	Iny	26	26	26
	Inx 1	26	26	26
	LAGS (yt-1)	26	26	26

الجدول الرقم (٢)

Model summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.915	.838	.824	.12673	2.572

a. Predictors: (Constant), LAGS (y.1). inx1

b. Dependent Variable: iny

الجدول الرقم (٣)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df.	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.913	2	.956	59.542	.000[a]
	Residual	.269	23	.016		
	Total	**2.282**	**25**			

a. Predictors: (Constant), LAGS (y.1). inx1

b. Dependent Variable: iny

الجدول الرقم (٤)

Coeffcients[a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	ViF
1	(Constant)	10.085	.553		18.223	.000		
	Inx_1	.245	.090	.601	2.720	.012	.145	6.885
	LAGS (y,1)	1.28E-006	.000	.331	1.503	.147	.145	6.885

a. Dependant variable: iny

الجدول الرقم (٥)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
N		26
Normal Parameters[a,b]	Mean	.0000000
	Std. Deviation	.12155694
Most Extreme Differences	Absolute	.141
	Positive	.141
	Negative	-.135
Kolmogorov-Smirnov Z		.720
AsymP. Sig. (2-tailed)		.678

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

وقد أشارت النتائج إلى أنه يوجد ارتباط معنوي موجب بين الناتج المحلي الإجمالي (Y)، وكل من الإيرادات السياحية (x)، والناتج المحلي الإجمالي (Y_{t-1}) بفترة إبطاء عام واحد، عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)؛ حيث بلغ معامل التحديد R^2 ٨٣,٨ بالمئة، كما أن قيمة اختبار F (٥٩,٥) دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، وبمعامل تحديد فعلي مقداره ٨٢,٤ بالمئة، وهو ما يدل على جودة توفيق نموذج الانحدار الخطي اللوغاريتمي المصحوب بفترة إبطاء عام واحد، كذلك فإن قيمة (Durbin-Watson) (٢,٥٧٢) هي أكبر من الحد الأعلى لقيمته الجدولية؛ ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما تبدو قيمة معامل تضخم التباين لكل من المتغيرات المستقلة (الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد) أقل من القيمة عشرة، ما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. وباختبار اعتدالية الأخطاء المعيارية باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) اتضح أن الأخطاء المعيارية تتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط حسابي صفر، وانحراف معياري قدره (٠,٧٢٠)، وتقترب هذه النتيجة من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن الإيرادات السياحية لها تأثير إيجابي كبير في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود فترة إبطاء عام واحد للناتج المحلي الإجمالي وفي حالة عدم وضع المتغيرات الأخرى في النموذج.

٢ ـ النموذج الثاني

مصفوفة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) والإيرادات السياحية مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل):

في سبيل تقييم أثر الإيرادات السياحية مع مجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي، تم الاستعانة بنموذج انحدار متعدد لتقدير تلك العلاقة اعتماداً على دراستي كل من بارّو ولي (Barro and Lee)، وليفاين ولوايازا وبك (Levine, Loayza and Beck)[٥٢]، اللتين أعادتا استخدام نموذج صولو (*Solo*) للنمو بعد تعديله ليتناسب مع الدراسة، وقد تضمن هذا النمودج المصادر المتفق عليها للنمو الاقتصادي وهي: الاستثمار الإسمي في رأس المال المادي، ورأس المال البشري، ومقياس مقدار الانفتاح على العالم الخارجي، والإيرادات السياحية. وقد تم زيادة هذا النموذج بمتغير تقريبي (صوري) ليعبر عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، كما هو موضح في النموذج التالي الذي توضحه بيانات الملحق (ج):

$$Y = F\ (TOUR, IVTGDP, EDU, OPEN, EF)$$

حيث إن:

(٥٢) Robert J. Barro and Jong-Wha Lee, «Sources of Economic Growth,» paper presented at: Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy (1994), pp. 1-46, and Levine Ross, Norman Loayza and Thorsten Beck, «Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes,» *Journal of Monetary Economics* (2000), pp. 31-77.

Y: تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

TOUR: تعبر عن الإيرادات السياحية X_1

IVTGDP: تعبر عن مقدار الاستثمار في رأس المال المادي الذي تم التعبير عنه بإجمالي الاستثمارات X_2

EDU: تعبر عن رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه بإجمالي عدد العاملين X_3

OPEN: تعبر عن الانفتاح على العالم الخارجي الذي تم التعبير عنه بصافي الميزان التجاري X_4

EF: تعبر عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني (Dummy Variables)، الذي تم التعبير عنه في شكل متغير صوري X_5

والدالة التالية تعبر عن تلك العلاقة إحصائياً:

$$Lny_t = \beta_0 + \beta_1 lnx_1 + \beta_2 lnx_2 + \beta_3 lnx_3 + \beta_4 x_4 + + \beta_5 x_5 + \beta_6 lny_{t-1} + \varepsilon$$

أ ـ نتائج تقدير النموذج

تشير نتائج تقدير المعادلة السلوكية إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لها؛ حيث يتضح من مصفوفة الارتباط في الجدول الرقم (٦) معنوية معاملات الارتباط بين معظم المتغيرات بعضها ببعض؛ فعلى سبيل المثال يوجد ارتباط طردي قوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، وإجمالي الاستثمارات (x_2)، والناتج المحلي الإجمالي المحقق في فترة ابطاء عام واحد (Y_{t-1})، والذي بلغت قيمته: (٠,٨٦٨)، و(٠,٨٨٦) على الترتيب.

كما يتضح وجود ارتباط عكسي متوسط بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y) ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي (x_4) والذي بلغت قيمته (-٠,٣٩٣)، وكذلك وجود علاقة الارتباط نفسها بين كل من درجة الانفتاح (x_4) وإجمالي الاستثمارات (x_2) والتي بلغت قيمتها (-٠,٨٧٤)، وبين كل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والإيرادات السياحية التي بلغت قيمتها (٠,٤٢٤)، في حين اتضح وجود ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني (x_4) من جهة، والناتج المحلي الإجمالي (Y) من جهة أخرى، والذي بلغ (٠,٠٢٩). وهو ما يثبت صحة النظرية الاقتصادية في ما يختص بتأثر الإيرادات السياحية؛ ومن ثم، الناتج المحلي الإجمالي، بدرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني. ويتمثل تقدير النموذج بما يلي:

$$Lny_t = \underset{(***)}{8.836} + \underset{(*)}{0.067}\ Lnx_1 + \underset{(*)}{0.100}\ Lnx_2 + \underset{(**)}{0.230}\ Lnx_3 + \underset{(***)}{0.00000566}\ x_4 + 0.036\ X5 + 0.00000281\ Ln\ y_{t-1}$$

(*) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,١٠

(**) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

(***) دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

الجدول الرقم (٧)

نتائج معادلة الانحدار

التقديرات				Durbin-Watson	F. Teast	معامل التحديد
Sig.	t	ß				R^2
0.000	5.689		Constant	2.176	29.327	0.903
.052	2.077	.177	Lnx_1			
.063	1.976	.300	Lnx_2			
.359	.939	.089	Lnx_3			
.040	2.199	.199	X_4			
.517	.660	.056	X_5			
.000	4.975	.727	LAGS (Y, 1)			

ب ـ تفسير نتائج النموذج

يتضح من بيانات الجدول الرقم (٧) معنوية نموذج الانحدار المقدر، حيث إن قيمة اختبار F (٢٩,٣٢٧) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، كما يتضح من الجدول معنوية معامل الانحدار بما فيها الحد الثابت من خلال قيم (t) الخاصة بكل معامل. وقد بلغت قيمة Durbin-Watson (٢,١٧٦)، وهذه القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة، وتفسر المتغيرات المستقلة بالنموذج ٩٠,٣ بالمئة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما تظهره قيمة R^2 في الجدول ذاته.

ويتضح وجود علاقة معنوية قوية بين الإيرادات السياحية (x_1)، والناتج المحلي الإجمالي (Y)، مما يدل على أن أي زيادة في الإيرادات السياحية سوف تؤدي إلى تحسن واضح في قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما يظهر في بيانات الجدول الرقم (٨) أن VIF أقل من القيمة عشرة، ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multi-Coillinearity).

الجدول الرقم (٨)

الازدواج الخطي بين المتغيرات

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
(Constant)		
Lnx_1	.708	1.413
Lnx_2	.222	4.496
Lnx_3	.577	1.732
X_4	.628	1.591
X_5	.719	1.391
LAGS (Y, 1)	.240	4.167

كما اتضح من اختبار اعتدالية الأخطاء المعيارية أن قيمة اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z) تتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط حسابي صفر، وانحراف معياري قدره (٠,٧٦٥) عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على اعتدالية الأخطاء المعيارية، وذلك كما يظهر في الجدول الرقم (٩).

الجدول الرقم (٩)

اعتدالية الأخطاء المعيارية

		Unstandardize d. Residual
N		26
Normal Parameters[a,b]	Mean	.0000000
	Std. Deviation	.09431658
Most Extreme Differences	Absolute	.150
	Positive	.150
	Negative	-.100
Kolmogorov-Smirnov Z		.765
AsymP. Sig. (2-tailed)		.601

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

٣ ـ النموذج الثالث: تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات

يمثل النموذج التالي تقدير القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات، والتي تظهر مدلولاتها من الجداول ذوات الأرقام (١٠ و١١ و١٢) في الصورة:

$$Y = \beta_0 e^{\beta t}$$

$$Y = 2405.091\ e^{0.031\ t}$$

الجدول الرقم (١٠)

Model summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.570	.325	.298	.359

الجدول الرقم (١١)

ANOVA

		Sum of Squares	Df.	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.549	1	1.549	12.028	.002
	Residual	3.219	25	.129		
	Total	**4.767**	**26**			

الجدول الرقم (١٢)

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Case Sequence	.031	.009	.570	3.468	.002
(Constant)	2405.091	341.605		7.041	.000

The Dependant variable is ln T4253H (X_1)

يظهر من الجداول ذوات الأرقام (١٠، ١١، ١٢) على التوالي، وباستخدام السلسلة الزمنية المتوافرة في الظاهرة محل الدراسة، تقدير قيمة الإيرادات السياحية المستقبلية خلال خمس سنوات، وذلك عند معامل تحديد R^2 (٠,٣٢٥ بالمئة)، وعند اختبار F (١٢,٠٢٨)، ومستوى معنوية (٠,٠٠٥)، وفقاً لبيانات الجداول السابقة، وهو ما يتضح من البيانات المقدرة في الجدول الرقم (١٣):

الجدول الرقم (١٣)

يوضح التنبؤ بالإيرادات السياحية

السنة	الإيرادات السياحية
٢٠١٠	٥٦٨٨,٨٦
٢٠١١	٥٨٦٦,٥٠
٢٠١٢	٦٠٤٩,٦٨
٢٠١٣	٦٢٣٨,٦٠
٢٠١٤	٦٤٣٣,٣٧

حيث يلاحظ في ذلك الجدول تزايد قيمة الإيرادات السياحية، والتي حسبت قيمتها كما سبق بالمليون جنيه وبالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٩، خلال فترة مستقبلية تبلغ خمس سنوات أي خلال الفترة (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤)، وفيه توقع زيادة الإيرادات السياحية من عام إلى آخر حيث توقعت الزيادة من ٤٨٩٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٩ نهاية فترة الدراسة، إلى ٥٦٨٨,٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠، ثم توقعت زيادات متتالية في السنوات التالية كما ظهر في الجدول الرقم (١٣)، حتى وصلت إلى ٦٤٣٣,٣٧ مليون جنيه عام ٢٠١٤، وذلك في ظل ثبات المتغيرات الصورية السابقة المؤثرة في النشاط السياحي.

خاتمة

استهدفت الدراسة تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٩، وتحقيقاً لهذا الهدف تم استعراض بعض الأدبيات، والتعرف إلى نتائج بعض الدراسات

في هذا المجال. ومن ثم، تم تقييم أثر إيرادات النشاط السياحي في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، بجانب الأثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل: حجم العمالة، والميزان التجاري الذي يشمل مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات ونسبتها في المتحصل من الصادرات.

ويمكن توضيح أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

النتائج

١ ـ يعتبر النشاط السياحي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال أثره الإيجابي في حجم العمالة؛ حيث توجد علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي وزيادة فرص العمل المتاحة ليس فقط في قطاع المطاعم والفنادق، وإنما في العديد من المجالات والقطاعات والأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي؛ نتيجة لوجود الروابط الأمامية والخلفية بين ذلك القطاع الحيوي والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ حيث ظهر أن نسب عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في القطاعات الأخرى، ومقارنتها ببعض المناطق الجغرافية، إضافة إلى متوسط هذه النسبة على مستوى العالم أن قطاع السياحة لديه طاقات كامنة وقدرات كبيرة على توفير فرص العمل في النشاط الاقتصادي في مصر.

٢ ـ وجود علاقة طردية قوية ذات أثر معنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر وجود ارتباط عكسي متوسط بين كل من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، والتي تم التعبير عنها برصيد الميزان التجاري الذي حقق عجزاً في فترات الدراسة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية نتيجة لوجود الخلل المزمن في الميزان التجاري المصري الناتج من قصور الهياكل الإنتاجية وضعف الصادرات إضافة إلى أن معظم هذه الصادرات من المواد الأولية، كما ظهر وجود ارتباط طردي ضعيف وغير معنوي بين معامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والناتج المحلي الإجمالي.

٣ ـ تشير تقديرات القيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال خمس سنوات من نهاية فترة الدراسة، إلى زيادة متتالية في قيم الإيرادات السياحية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل ثبات المتغيرات الصورية السابق الإشارة إليها والمؤثرة في النشاط السياحي، نظراً إلى وجود العلاقة الطردية القوية ذات الأثر المعنوي بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي كما سبق البيان.

التوصيات

في ضوء ما سبق التوصل إليه من أن زيادة الإيرادات السياحية تؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي؛ فإنه يمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات السياحية، وذلك على النحو التالي:

١ ـ زيادة درجة الاستقرار السياسي، بجانب العمل على وضع استراتيجيا واضحة الأهداف للتنمية السياحية؛ للوصول إلى تنمية سياحية تراعي البعد البيئي والتنمية المستدامة لذلك النشاط.

٢ ـ إعادة صوغ منظومة المنتجات السياحية في مصر بما يؤدي إلى عدم الاقتصار على سياحة الآثار والشواطئ، ولكن دعم وتطوير أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة في مكونات الإيرادات السياحية الحالية، الأمر الذي يتطلب دراسة متخصصة لكل الأنواع الأخرى من الإيرادات السياحية التي تتدفق من الأنشطة السياحية المختلفة، وتعديل أسلوب تقدير البيانات الإحصائية الخاصة بالإيرادات السياحية لتشمل جميع نواحي الإنفاق التي يقوم بها السائحون في مصر خلال فترة إقامتهم.

٣ ـ زيادة الاهتمام بالأفكار الإبداعية التي تساهم في زيادة عدد الليالي السياحية، وذلك للمجموعات السياحية التي تنتمي إلى مختلف المناطق والدول، بعد دراسة متوسط عدد الليالي السياحية التي اعتادت كل مجموعة سياحية على قضائها في مصر، وهو ما يتطلب دراسة أكبر تفصيلاً في هذا المجال.

٤ ـ تشكيل لجان متخصصة في وزارة السياحة على مستوى عال من الخبرة تتولى دعم القدرات التفاوضية لمالكي الفنادق في مصر تجاه شركات الإدارة العالمية (هيلتون، سونستا، ماريوت، شيراتون... إلخ)، بحيث تكون هذه الشروط التعاقدية في مصلحة مالكي تلك الفنادق، وأن تتبني وزارة السياحة برامج تدريبية فعالة لرفع كفاءة الإدارة الفندقية للعمالة المصرية بما يسمح بالتفكير الجاد بالاستغناء أو تقليص حجم شركات الإدارة العالمية والاكتفاء بالتعامل بنظام الفرانشايز (Franchise)، أي شراء الاسم التجاري فقط لشركات الإدارة العالمية، وهو ما يؤدي إلى خفض تكلفة الإدارة من أتعاب إدارية وتسويقية وحافز أداء؛ ومن ثم، زيادة قيمة حصة المالك أي زيادة الإيرادات السياحية.

٥ ـ السعي نحو زيادة قيم العنصرين الأساسيين المكونين للإيرادات السياحية، وهما: نسب الإشغال في الفنادق (Occupancy Rate) ومتوسط تكلفة الإقامة في الغرفة السياحية (Average Room Rate) وذلك لمختلف المناطق السياحية في مصر، وزيادة نسب الإشغال تأتي من زيادة عدد السائحين وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح، أما زيادة تكلفة الإقامة في الغرفة السياحية فتتطلب زيادة التنوع في تقديم الخدمات الفندقية، وعدم التركيز على الخدمات الممتازة فقط، وإنما إقامة المشروعات ذات الدرجات الفندقية الأقل لجذب المزيد من شرائح السائحين.

٦ ـ زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي وأثره في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛ حيث تساهم زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي في زيادة درجة الرقي السلوكي في التعامل مع السائح بما يؤدي إلى زيادة الانطباعات الإيجابية لديه للعودة مرة أخرى.

ملحق إحصائي

الملحق (أ)

عدد السائحين القادمين ونسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات ومساهمتها في تمويل الواردات خلال الفترة من ١٩٨٣إلى ٢٠٠٩

(القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٩ = ١٠٠)

السنوات	عدد السائحين القادمين (بالمليون سائح)	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي الإيرادات السياحية	نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي قيمة الصادرات (بالنسبة المئوية)	نسبة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات (بالنسبة المئوية)
١٩٨٣	١,٣٥٩	١٣٥٥٤	٤٣٦١٣	١٧٢٥	١٢,٧	٣,٩٦
١٩٨٤	١,٥٢٩	١٣٢٥٠	٤٥٣٩٨	١٣٩٣	١٠,٥	٣,٠٧
١٩٨٥	١,٥٣٩	١٣٧٥٧	٣٦٨٩٤	١٧٥٠	١٢,٧	٤,٧٤
١٩٨٦	١,٣٦٦	٨٨٩٢	٣٤٨٥٣	١٠٠٨	١١,٣	٢,٨٩
١٩٨٧	١,٥١٠	٨٤٣٧	٤١٠٠٤	١٠٢٢	١١,٨	٢,٤
١٩٨٨	١,٩٢٨	١٢١٠٣	٤٩٤٢١	١٠٦٤	٨,٧٩	٢,١٥
١٩٨٩	٢,٠٩٢	١٤٣٣٨	٤١٥٦٠	١٠٧٤	٧,٤٩	٢,٥٨
١٩٩٠	٢,٧٨٣	١٤٨٥٩	٥٣٠٤١	٢٢٩٠	١٥,٤	٤,٣٢
١٩٩١	١,٩٧٠	٢١٠٠٩	٤٥٠٢٩	١٦٥٨	٧,٨٩	٣,٦٨
١٩٩٢	٢,٩٩٩	١٦٣١١	٤٣٤٨٤	٢٧١٦	١٦,٧	٦,٢٥
١٩٩٣	٢,٩١٩	١٤٨٢٣	٣٨٦٤٠	٢٤٨٤	١٦,٨	٦,٤٣
١٩٩٤	٢,٣٥٩	١٥٢٤٩	٤٢١٠٤	٣٨٧٨	٢٥,٤	٩,٢
١٩٩٥	٢,٨٣٢	١٤٠٠٠	٤٧٧٠٧	٢٧٥٠	١٩,٦	٥,٧٦
١٩٩٦	٣,٥٤٩	١٣٣٩٧	٤٩٣٥٠	٣٣٥٨	٢٥,١	٦,٨
١٩٩٧	٤,٠٨٧	١٤١٧٥	٤٧٩٠٤	٣٨٩١	٢٧,٤	٨,١٢
١٩٩٨	٣,٣٩٦	١١٢٠٠	٥٧٧٥٩	٣٢٨٨	٢٩,٣٥	٥,٦
١٩٩٩	٤,٢٦٦	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٣٩٩٠	٣٣,١	٧,٣
٢٠٠٠	٥,٣١١	١٥٩٢١	٤٧٣٦٦	٤٢٨٨	٢٦,٩	٩,٠٥
٢٠٠١	٥,٣٤٧	١٥٧٠٦	٤٨٢٤٧	٤١١١	٢٦,٢	٨,٥٢
٢٠٠٢	٤,٣٤١	١٩٥٩٧	٥٢٣٤٧	٣١٧٢	١٦,٢	٦,٠٦
٢٠٠٣	٥,٢٣٩	٣٢٧٢٢	٥٧٨٥٢	٣٣٧٥	١٠,٣	٥,٨٣
٢٠٠٤	٧,٥١٢	٣٦٣٩٥	٦٠٨٥٢	٤١٧٩	١١,٥	٦,٨٧
٢٠٠٥	٨,٦٥٠	٤٤٨٨٣	٨٣٥٣١	٤٦٦٣	١٠,٤	٥,٦٠
٢٠٠٦	٨,٦٩٣	٥٣٢٨٦	٧٩٩٨١	٤٨٨٨	٩,١٧	٦,١١
٢٠٠٧	٩,٧٨٨	٣٤٨١٧	٩٤١٣١	٥٠٤٨	١٤,٥	٥,٣٦
٢٠٠٨	١٢,٢٩٤	٣٩٠٣٩	٧١١٧١	٥٦٤٨	١٤,٥	٧,٩٤
٢٠٠٩	١٢,٢٩٣	٦٦٧١١	١٣٤١٩٧	٤٨٩٢	٧,٣٣	٣,٦٥

المصدر: إجمالي قيمة الصادرات وإجمالي قيمة الواردات من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء؛ عدد السائحين القادمين والإيرادات السياحية من قاعدة البيانات الأولية في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ تم احتساب النسب بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول.

الملحق (ب)

نسبة العاملين في القطاع السياحي إلى عدد العاملين الكلي ونسبة مساهمة الايرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٩

(القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٩ = ١٠٠)

السنوات	عدد العاملين الكلي (بالألف عامل)	عدد العاملين في القطاع السياحي (بالألف عامل)	نسبة العاملين في قطاع السياحة إلى عدد العاملين الكلي (بالنسبة المئوية)	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات السياحية	نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
١٩٨٣	١١٨١	١٦٧,٧	١٤	١٧٨٩٥٨	١٧٢٥	١,٠
١٩٨٤	١٢٥٠	١٧١,٩	١٤	١٨١٢٠٥	١٣٩٣	١,٠
١٩٨٥	١١١٢	١٦٣,٤	١٥	١٨٨٥٦١	١٧٥٠	١,٠
١٩٨٦	١٣٨٧	١٨٠,٤	١٣	١٧٩٣٦٤	١٠٠٨	١,٠
١٩٨٧	١٣٧٥	١٦٢,٠	١٢	١٧٨١٠٥	١٠٢٢	٠,٦
١٩٨٨	١٣٦٢	١٥٠,٤	١١	١٧٧٦٦٧	١٠٦٤	٠,٦
١٩٨٩	١٥٧٨	١٨٨,٢	١٢	٢٩٢٦٨٠	١٠٧٤	٠,٤
١٩٩٠	١١٠٥	١٠٣,٦	٩,٤	١٩٥٥٨٨	٢٢٩٠	١,٢
١٩٩١	١٥٧٢	١٨٧,٣	١٢	١٩٦٤٤٨	١٦٥٨	١,٠
١٩٩٢	١٦٥٥	١٧٠,٩	١٠	٢٠٦٠٦٤	٢٧١٦	١,٣
١٩٩٣	١٦٦٥	١٦٦,٠	١٠	٢٠٤٩٩٣	٢٤٨٤	١,٢
١٩٩٤	١٦٨٧	١٥٨,٤	٩,٤	٢٢٨٥٦٥	٣٨٧٨	١,٧
١٩٩٥	١٧٢٦	١٨٩,١	١١	٢٢٨٤٨١	٢٧٥٠	١,٢
١٩٩٦	١٦١٣	٣١,٨	٢,٠	٢٣٩٠٤٦	٣٣٥٨	١,٤
١٩٩٧	١٥١٣	٣٦,٤	٢,٤	٢٦٣٦٣٧	٣٨٩١	١,٥
١٩٩٨	١٤٥٤	٣٣,٥	٢,٣	٢٧٥٠٠٨	٣٢٨٨	١,٢
١٩٩٩	١٥٠٦	٤٧,٣	٣,١	٢٨٢٥٧٨	٣٩٩٠	١,٤
٢٠٠٠	١٤٨٦	٥١,٢	٣,٤	٣٠٧٣٦٨	٤٢٨٨	١,٤
٢٠٠١	١٤٤٠	٤٦,٠	٣,٢	٣١٦٧٠٩	٤١١١	١,٣
٢٠٠٢	١٤١٨	٤٣,٠	٣,٠	٣٢٨٦٠٤	٣١٧٢	١,٠
٢٠٠٣	١٣٩٣	٥٠,٠	٣,٦	٣٤٧٢١٧	٣٣٧٥	١,٠
٢٠٠٤	١٣٧٢	٥٢,١	٣,٨	٣٤٨٣٣٧	٤١٧٩	١,٢
٢٠٠٥	١٦١٠	٩٥,٠	٥,٩	٣٦٨٩٠٨	٤٦٦٣	١,٣
٢٠٠٦	١٥٢٣	٩٨,٠	٦,٤	٣٩٢٦٦٥	٤٨٨٨	١,٢
٢٠٠٧	١٦٠٦	٩٩,٠	٦,٢	٣٤٨٢٤٠	٥٠٤٨	١,٥
٢٠٠٨	١٦٤٤	١٠٠,٠	٦,١	٤٤٦١٦٧	٥٦٤٨	١,٣
٢٠٠٩	١٥٩٩	٩٣,٠	٥,٨	٤٦٣٦٤٥	٤٨٩٢	١,١

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة البيانات الأولية في وزارة التنمية الاقتصادية؛ بيانات الإيرادات السياحية وعدد العاملين الذي يمثل عدد العاملين في منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص لعشرة عاملين فأكثر من قاعدة البيانات الأولية في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتمّ احتساب النسب بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة بالجدول.

الملحق (ج)

أهم المتغيرات الاقتصادية بجانب الإيرادات السياحية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٣إلى ٢٠٠٩

(القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٩ = ١٠٠)

المتغيرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي Y	الإيرادات السياحية X_1	إجمالي الاستثمارات X_2	عدد العاملين الكلي بالألف X_3	صافي الميزان التجاري X_4	المتغير الصوري X_5
١٩٨٣	١٧٨٩٥٨	١٧٢٥	٥٠٤٦	١١٨١	-٣٠٠٥٩	٠
١٩٨٤	١٨١٢٠٥	١٣٩٣	٢٨٠٤	١٢٥٠	-٣٢١٤٨	٠
١٩٨٥	١٨٨٥٦١	١٧٥٠	١٥٦٥	١١١٢	-٢٣١٣٧	٠
١٩٨٦	١٧٩٣٦٤	١٠٠٨	١٦٨٦	١٣٨٧	-٢٥٩٦١	١
١٩٨٧	١٧٨١٠٥	١٠٢٢	٢٤٦٥	١٣٧٥	-٣٢٥٦٧	٠
١٩٨٨	١٧٧٦٦٧	١٠٦٤	١٧٩٨	١٣٦٢	-٣٧٣١٨	٠
١٩٨٩	٢٩٢٦٨٠	١٠٧٤	٢٠٠٩	١٥٧٨	-٢٧٢٢٢	٠
١٩٩٠	١٩٥٥٨٨	٢٢٩٠	٨٧٣	١١٠٥	-٣٨١٨٢	٠
١٩٩١	١٩٦٤٤٨	١٦٥٨	٢٨٦١	١٥٧٢	-٢٤٠٢٠	١
١٩٩٢	٢٠٦٠٦٤	٢٧١٦	٣٢٥٥	١٦٥٥	-٢٧١٧٣	٠
١٩٩٣	٢٠٤٩٩٣	٢٤٨٤	٢٣٢٧	١٦٦٥	-٢٣٨١٧	٠
١٩٩٤	٢٢٨٥٦٥	٣٨٧٨	٣١٧٥	١٦٨٧	-٢٦٨٥٥	٠
١٩٩٥	٢٢٨٤٨١	٢٧٥٠	٢٨٧٧	١٧٢٦	-٣٣٧٠٧	١
١٩٩٦	٢٣٩٠٤٦	٣٣٥٨	٥٩٨٠	١٦١٣	-٣٥٩٥٣	٠
١٩٩٧	٢٦٣٦٣٧	٣٨٩١	٧٣٠٥	١٥١٣	-٣٣٧٢٩	١
١٩٩٨	٢٧٥٠٠٨	٣٢٨٨	٩٣٥٥	١٤٥٤	-٤٦٥٥٩	٠
١٩٩٩	٢٨٢٥٧٨	٣٩٩٠	٥٠٧٦	١٥٠٦	-٤٢٣٤٩	٠
٢٠٠٠	٣٠٧٣٦٨	٤٢٨٨	٦٢٠٥	١٤٨٦	-٣١٤٤٥	١
٢٠٠١	٣١٦٧٠٩	٤١١١	٥٦٩٧	١٤٤٠	-٣٢٥٤١	١
٢٠٠٢	٣٢٨٦٠٤	٣١٧٢	٥٨٥١	١٤١٨	-٣٢٧٥٠	٠
٢٠٠٣	٣٤٧٢١٧	٣٣٧٥	٥٩٨٨	١٣٩٣	-٢٥١٣٠	١
٢٠٠٤	٣٤٨٣٣٧	٤١٧٩	٩٦٩٧	١٣٧٢	-٢٤٤٥٧	٠
٢٠٠٥	٣٦٨٩٠٨	٤٦٦٣	١٤١٢٤	١٦١٠	-٣٨٦٤٨	١
٢٠٠٦	٣٩٢٦٦٥	٤٨٨٨	٢٤٩١٥	١٥٢٣	-٢٦٦٩٥	٠
٢٠٠٧	٣٤٨٢٤٠	٥٠٤٨	٢٢٥٣١	١٦٠٦	-٥٩٣١٤	٠
٢٠٠٨	٤٤٦١٦٧	٥٦٤٨	١٦٦٣٤	١٦٤٤	-٣٢١٣٢	٠
٢٠٠٩	٤٦٣٦٤٥	٤٨٩٢	٢٠٧٧٠	١٥٩٩	-٦٧٤٨٦	٠

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة البيانات الأولية في وزارة التنمية الاقتصادية؛ بيانات الإيرادات السياحية وعدد العاملين من قاعدة البيانات الأولية في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ صافي الميزان التجاري من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء؛ تمّ تقدير قيمة المتغير الصوري بناءً على أهم الأحداث السياسية والاقتصادية في مصر والعالم خلال فترة الدراسة.